المملكة المغربية

رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(المادة 100 من الدستور)

مجلس المستشارين

الأربعاء 10 شوال 1438 (5 يوليوز 2017)

جواب السيد سعد الدين العثماني
رئيس الحكومة

المحور الأول
إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود بداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على اختيار هذا الموضوع الفائق الأهمية.

فكما لا يخفى، يشكل إصلاح الإدارة أحد التحديات التي تفرضها الظرفية الراهنة ومطلبا ملحا من متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة. كما أن هذا الإصلاح أصبح اليوم مطلبا ملحا لن نتمكن من دونه من تحقيق نجاعة وفعالية السياسات العمومية المنشودة خدمة للمواطن والاستجابة لحاجياته الحقيقية.

ولقد أعطى الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية البرلمانية العاشرة، بتاريخ 14 اكتوبر2016، صورة واضحة عن واقع الإدارة التي تتسم بضعف الأداء وتعقيد المساطر الإدارية وكذا غياب روح المسؤولية لدى فئة من الموظفين داخل المرفق العام.

لذلك، فإن إصلاح الإدارة يكتسي اليوم طابعا استراتيجيا واستعجاليا، بما يقتضيه ذلك من تعبئة كافة الوسائل والطاقات.

وقد سعى البرنامج الحكومي إلى اقتراح حلول لهذه المعضلة بالتنصيص على حزمة من الإجراءات للإصلاح الإداري وفق مقاربة شمولية وتشاركية، ويتعلق الأمر على الخصوص بما يلي:

- اعتماد الإدارة الرقمية والتدبير المبني على النتائج؛
- مراجعة منظومة الوظيفة العمومية؛
- تحسين الاستقبال وتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية ورقمنتها واعتماد منظومة متكاملة للشكايات؛
- تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد.
- وقبل التطرق إلى تصور الحكومة لتعزيز إصلاح الإدارة وإرساء الحكامة الجيدة، سأستعرض فيما يلي واقع الحكامة بالإدارة العمومية والمجهودات المبذولة في هذا المجال.

أولا. واقع الحكامة بالإدارة العمومية والمجهودات المبذولة في هذا المجال:

السيد الرئيس،

إن الاختلالات التي لا تزال تعاني منها الإدارة العمومية لا تنفي المجهودات التي بذلت خلال السنوات الأخيرة، تماشيا مع المقتضيات الدستورية الجديدة، والتي رامت تبسيط المساطر الإدارية وتقوية أدوار مؤسسات الرقابة وتكريس استقلالها وتفعيل توصياتها،

ومحاربة الفساد وتخليق الحياة العامة ونشر قيم النزاهة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير نذكر منها:

أ. على المستوى المؤسساتي

- إصدار القانون رقم 113.12 بشأن إحداث الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والتي حلت محل الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، ونصوصه التنظيمية. بموجب هذا القانون عززت استقلالية الهيئة ووسعت صلاحياتها لتشمل مكافحة الفساد والوقاية منه، خصوصا من خلال المبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع وتنفيذ السياسات العمومية ذات الصلة، وتلقي ونشر المعلومات، والمساهمة في تخليق الحياة العامة وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة.

- إصدار القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الذي حدد العلاقات بين المجلس ومختلف هيآت التقنين الأخرى، والاختصاصات التي اضطلع بها للسهر على ضمان احترام المنافسة بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين. وبموجب هذا القانون أصبح مجلس المنافسة مؤسسة دستورية بصلاحيات واسعة وتقريرية في مجال المنافسة الحرة والمشروعة، وضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، خاصة من خلال تحليل وضبط وضعية المنافسة في الأسواق، ومراقبة الممارسات المنافية لها والممارسات التجارية غير المشروعة وعمليات التركيز الاقتصادي والاحتكار.

- إحداث لجنة مشتركة بين الوزارات على مستوى وزارة العدل والحريات تتكلف بدراسة وتفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات، وذلك تفعيلا للمبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة.

ب. على المستوى القانوني والتنظيمي

- إصدار القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية الذي يعتبر مدخلا حقيقيا لبناء أسس تدبير إداري ناجع والذي يروم تعزيز دور قانون المالية كأداة لتنفيذ السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية وتحسين فعالية هذه السياسات من خلال العمل على التقائيتها وربط النفقات بالنتائج.

- إصدار المدونة الجديدة للصفقات العمومية والتي حملت مجموعة من التعديلات الكفيلة بضمان المزيد من الشفافية وتكافؤ الفرص في تدبير الصفقات العمومية، مع توسيع مجال تطبيقها ليشمل الجماعات الترابية.

- إصدار المرسوم رقم 2.14.867 المتعلق بإحداث اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، كجهاز إداري محايد ومستقل يحل محل لجنة الصفقات العمومية. ويروم هذا الإصلاح تعزيز المهام المسندة للجنة وإعادة تنظيم هيكلتها وتحديد مسطرة استشارتها من طرف الإدارات العمومية والمتنافسين وأصحاب الطلبيات العمومية.

- إصدار المرسوم المتعلق بالضابطة الجديدة للبناء الذي يهدف إلى تبسيط وتعزيز شفافية المساطر المتعلقة برخص البناء والسكن وكل ما يتعلق بالتعمير.

- إعداد وتفعيل الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، والذي يهدف إلى تعزيز استقلالية السلطة القضائية، وتخليق منظومة العدالة، وتعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات، والارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء، وتعزيز القدرات المؤسسية لمنظومة العدالة، وتحديث الإدارة القضائية وتعزيز حكامتها.

- إصدار القوانين التنظيمية للجماعات الترابية التي جاءت بمقتضيات عملية هامة تستهدف تكريس مبادئ الديمقراطية المحلية وقواعد الحكامة الجيدة في تدبير الشأن المحلي، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وإرساء آليات تشاركية للحوار والتشاور. وقد واصلت هذه الحكومة إخراج النصوص التنظيمية المتعلقة بها.

- إصدار القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الذي تطرق إلى مقتضيات التطبيق التي يستوجب إعمالها لتوضيح التدابير والإجراءات المتعلقة بمبدأ حرية الأسعار والاستثناءات الخاصة بها، والممارسات المنافية لقواعد المنافسة، ومراقبات عمليات التركيز الاقتصادي.

- إصدار القانونان التنظيميان رقم 14-44 و14-64 المتعلقان بالحق في تقديم العرائض والملتمسات، اللذان يحددان شروط وكيفيات ممارسة الحقوق الدستورية المخولة للمجتمع المدني وعموم المواطنين في إطار الديمقراطية التشاركية.

- إعداد مشروع القانون رقم 13-31 المنظم للحق في الحصول على المعلومات التي بحوزة الإدارات العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام، والذي لا يزال قيد الدرس بالمؤسسة التشريعية.

- إصدار ميثاق تحسين حكامة المنشآت والمؤسسات العمومية وإصلاح نظام مراقبة الدولة لها وكذا العمل على تعميم النظام التعاقدي متعدد السنوات بين الدولة والشركات والمؤسسات العمومية.

- تعزيز وتفعيل دور المفتشيات العامة للوزارات من خلال توسيع مجال اختصاصاتها لتشمل المراقبة والتحري والتفتيش وتدعيم الأخلاقيات والتدقيق وتقييم النتائج. كما تناط بها مهمة التنسيق والتواصل والتتبع مع مؤسسة الوسيط والتعاون مع كل من المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

- تفعيل مجموعة من القوانين التي تتوخى محاصرة ظاهرة الفساد، قانون حماية الضحايا والمبلغين والشهود، قانون تعليل القرارات الإدارية، قانون التصريح الإجباري بالممتلكات، وقانون مكافحة غسل الأموال.

ت. على المستوى الإداري والإجرائي

- إعداد الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الرشوة ومحاربتها والشروع في تفعيلها تحت إشراف لجنة وطنية برئاسة رئيس الحكومة.
- إحداث الموقع الإلكتروني والرقم الأخضر للتبليغ عن الرشوة وكل الممارسات المنافية للقانون في الإدارة العمومية.
- إحداث مرصد لتجميع ودارسة المعلومات وبلورة مقترحات من أجل تعزيز النزاهة والشفافية في العلاقة بين إدارة الجمارك والمقاولات، في إطار الشراكة بين القطاعين العمومي والخصوصي.
- تفعيل المرسوم المتعلق بمسطرة التعيين في المناصب العليا لفتح المجال للجميع للولوج لهذه المناصب وفق معايير الكفاءة والاستحقاق.
- تعميم مبدأ التوظيف بالمباراة وإطلاق الموقع الالكتروني للتواصل حول التوظيف العمومي وذلك إعمالا لمبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص والاستحقاق.
- تحضير المغرب للانضمام إلى مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة، التي تشرف عليها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتي تتوخى ترسيخ قيم الشفافية والمشاركة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ثانيا. تصور الحكومة لتعزيز إصلاح الإدارة وإرساء الحكامة الجيدة:

السيد الرئيس،

إن إصلاح الإدارة يروم أساسا تحقيق تحول إداري يرتكز على تحسين علاقة المواطن بالإدارة من جهة وتعزيز نجاعة الإدارة بالرفع من أدائها عبر تطوير نظم وأساليب عملها واعتماد تنظيم إداري يتسم بالمرونة والترشيد والعقلنة، فضلا عن الارتقاء بالعنصر البشري من خلال تأهيله وتطوير كفاءته من جهة ثانية.

أ. ففيما يخص تحسين علاقة المواطن بالإدارة،

يجري العمل على الإجراءات والتدابير التالية:

- اعتماد وتعميم نظام موحد للاستقبال بالمرافق العمومية من خلال:

- دعم وتطوير مركز الاتصال للإرشاد والتوجيه وتلقي الشكايات في مجال الخدمات العمومية مع إحداث رقم هاتفي قصير للاتصال،
- نشر المعلومات المتعلقة بالخدمات العمومية عبر جميع الوسائل المتاحة، تحدد الآجال، والأسعار، والمسؤولين عن تقديم هذه الخدمات وغيرها من المعلومات

- إعداد ميثاق الاستقبال والإطار المرجعي الموحد بالمرافق العمومية،
- اعتماد نموذج الاستقبال على مستوى 30 وحدة إدارية وتعميمه على باقي الإدارات،
- إعداد إطار مرجعي لحمل الشارة حسب فئة الموظفين وحسب مجال تدخل الإدارة،
- تعميم وتحديث منظومة أخذ المواعيد متعددة القنوات (رسائل نصية، الأنترنيت، الهاتف، ...)،
- تعميم نظام المداومات بالمرافق العمومية.

- اعتماد منظومة متكاملة لتدبير الشكايات، وقد تمت المصادقة في هذا الصدد على مرسوم يضع إطارا تنظيميا لتدبير الشكايات، يحدد كيفيات ومسطرة وآجال معالجة الشكاية، وينص على إحداث بوابة وطنية موحدة للشكايات.

- وضع إطار تنظيمي لتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية ورقمنتها، يحدد المبادئ والقواعد والمعايير التي ينبغي الالتزام بها، فيما يتعلق بالمساطر الإدارية، من خلال التنصيص أساسا على إلزامية نشر المساطر الإدارية ببوابة الخدمات العمومية service-public.ma وجميع الوسائل المتاحة، والتقيد باحترامها.

- اعتماد وتفعيل برنامج وطني سنوي لتبسيط المساطر الإدارية ورقمنتها وإعطاء الأولوية للمساطر الأكثر تداولا والأكثر وقعا، لا سيما المساطر المتعلقة بنزع الملكية وبالمقاولة وبتحسين مناخ الأعمال والمغاربة المقيمين بالخارج.

- تبسيط مسطرة الإشهاد على مطابقة الوثائق لأصولها.

- تطوير بوابة وطنية لمساطر المقاولة www.busines-procedures.ma

- دعم استعمال التكنولوجيا الرقمية لتحسين وتسهيل حصول المواطن على الخدمات العمومية، عبر:

  - العمل بالمنصة الإلكترونية الحكومية المشتركة لإتاحة الولوج المشترك إلى المعلومات بين المرافق العمومية (Gateway gouvernementale)،
  - وضع تعريف موحد يتم إلحاقه بالشخص المرتبط به منذ ولادته ويكون قاعدة تنبني عليها علاقة الإدارة مع المواطن طيلة حياته (Identifiant unique)،
  - الاستغلال الإلكتروني للبطائق الوطنية البيومترية وتطوير الخدمات المتعلقة بها،
  - توحيد وتعميم الخدمات المرتبطة بالتصريح والأداء والتوقيع الإلكتروني.

- اعتماد ومأسسة نظام لقياس (Baromètre) جودة الخدمات العمومية وتقييم مدى رضا المرتفقين عن جودة الخدمات العمومية والجوانب المرتبطة بها، واستقصاء آرائهم واقتراحاتهم،

ب. وفيما يخص تعزيز النجاعة الإدارية:

إن تحسين أداء الإدارة وتعزيز نجاعتها يتطلب، بالإضافة إلى تبني الأساليب الحديثة في التدبير واستعمال التكنولوجيا الرقمية، إدارة عمومية تستند إلى موارد بشرية مؤهلة وكفأة وعلى تنظيم إداري ناجع، فضلا عن اعتماد قواعد الحكامة الجيدة في تدبير المرافق العمومية. ولهذه الغاية، سيتم اعتماد إجراءات وتدابير تروم تثمين وتأهيل العنصر البشري وتطوير التنظيم وتدعيم الحكامة الجيدة.

- الرأسمال البشري، وتهم الإجراءات المقررة في هذا المجال ما يلي:

- وضع سياسة عمومية مندمجة لتدبير حديث للموارد البشرية بالإدارة العمومية يعتمد أساسا على نظام الوظائف والكفاءات؛
- التأسيس لوظيفة عمومية مهنية وناجعة مبنية على الاستحقاق والكفاءة من خلال مراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية؛
- تعزيز التدبير التوقعي للموارد البشرية من خلال تطوير واعتماد نظام معلوماتي مشترك بين الإدارات لتدبير الموارد البشرية؛
- تطوير منظومة تدبير الموارد البشرية بالإدارة العمومية على أساس الكفاءة والاستحقاق وتكافؤ الفرص من خلال اعتماد مباريات موحدة للتوظيف بالإدارات، وتطوير منظومة الترقي ومراجعة منظومة تقييم الأداء والمردودية وفق مقاربة التدبير المبني على النتائج؛
- مراجعة الإطار القانوني والمؤسساتي للتكوين المستمر، وكذا ربطه بالمسار المهني للموظف؛
- دعم القدرات في مجال التكوين المستمر وتدعيم جهوية التكوين من خلال بلورة برامج تكوينية تستجيب لحاجيات السياسات الجهوية، مع تطوير آليات حديثة كالتكوين عن بعد؛
- وضع برنامج تأهيل وتكوين الموظفين في مجال ثقافة المرفق العام، والتعامل مع المرتفقين؛
- وضع مدونة أخلاقيات تتضمن ضوابط أخلاقية وقواعد سلوكية يتعين أن يتحلى بها الموظفون خلال ممارستهم لمهامهم الإدارية.

- تعزيز اللاتمركز الإداري بموازاة مع اللامركزية من خلال:

- اعتماد التنظيم واللاتمركز الإداري وفق منظور الجهوية المتقدمة لتقريب الإدارة من المرتفقين، من خلال إصدار ميثاق اللاتمركز الإداري يعطي الصدارة للجهة باعتبارها ورش هيكلي يروم تحقيق تحول نوعي في أنماط الحكامة، يدعم تواجد الإدارة على المستوى المحلي ويعطيها السلط والصلاحيات والموارد الضرورية لتحقيق التكامل والاندماج والتنسيق بين مختلف القطاعات العمومية.

- تعزيز الحكامة الجيدة، وذلك من خلال التدابير التالية:

- تنزيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وإنجاز البرامج والمشاريع المندرجة في أفق سنة 2025 مع مأسسة اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد. وقد تمت المصادقة بهذا الخصوص مؤخرا على المرسوم المحدث للجنة الوطنية لمكافحة الفساد التي ستسهر على تتبع تنفيذ الاستراتيجية المذكورة.
- إصدار ميثاق المرافق العمومية، الذي يحدد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات والجهات والجماعات الترابية الأخرى، ويشمل التزامات الإدارة والقواعد المنظمة لعلاقة الإدارة بالمرتفق،
- إلزام الإدارات بتعليل وتبرير قراراتها السلبية؛
- إصدار قانون الحق في الحصول على المعلومات، ووضع برامج لمواكبة تنزيله.
- مراجعة المقتضيات التشريعية المتعلقة بالتصريح بالممتلكات، في اتجاه الانسجام مع الأحكام الدستورية الجديدة ذات الصلة، واعتماد نظام موحد وكذا تطوير التصريح الإلكتروني؛
- وضع إطار قانوني خاص بمنع تنازع المصالح بالإدارات العمومية؛
- انضمام المغرب إلى مبادرة الحكومة المنفتحة (Open Government Partnership) التي تهدف إلى تعزيز الديموقراطية التشاركية عبر وضع المواطن في صلب اهتماماتها.
- احداث لجنة وزارية لمعالجة إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة، وسيصدر المنشور المنظم لهذه اللجنة خلال الأيام القليلة المقبلة.

- وعلى مستوى تتبع تنفيذ ورش إصلاح الإدارة، سيتم الاعتماد على الآليات الأربعة التالية:

- وحدة تتبع تنفيذ البرنامج الحكومي المنصوص عليها في هذا البرنامج، وهي تشتغل تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة؛
- وحدة تتبع التقارير الصادرة عن هيئات الحكامة والرقابة الوطنية، وسيتم إحداثها ضمن مصالح رئيس الحكومة؛
- آلية السهر على تأمين التقائية السياسات العمومية، تحت إشراف رئيس الحكومة؛
- بالإضافة إلى آلية لتقييم السياسات العمومية.

وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.